

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٩٥٦

الاثنين، ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس: السيد غرولس (بلجيكا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد دولغوف
 إندونيسيا السيد ناتاليغوا
 إيطاليا السيد مانتوفاني
 بنما السيد سويسكم
 بوركينا فاسو السيد تيندرينغو
 الجماهيرية العربية الليبية السيد الطلحي
 جنوب أفريقيا السيدة كوابي
 الصين السيد دو زياكونغ
 فرنسا السيد رينيه
 فييت نام السيد هونغ تشي ترانغ
 كرواتيا السيد سكراجيتش
 كوستاريكا السيد أورينا
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كوابي
 الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2008/485)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-46311 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2008/485)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى الممثل الخاص للأمين العام في السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان، السيد أشرف جيهانغير قاضي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد قاضي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن السودان (S/2008/485).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها الممثل الخاص للأمين العام في السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان، السيد أشرف جيهانغير قاضي. أعطي الكلمة الآن للسيد قاضي.

السيد قاضي (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أعرض آخر تقرير للأمين العام عن السودان (S/2008/485). وإنني ممن لإتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس عن الحالة في السودان على أرض الواقع.

إن تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وإن كان متأخرا عن مواعده، ما زال على المسار الصحيح. ولقد طرأت بعض بوادر التحسن على مستوى التعاون المتبادل بين شريكي هذا الاتفاق. ومع ذلك يبقى الأساس هشاً لسلام دائم.

لقد ظلت الحالة الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير محفوفة بالمخاطر. إذ أقدم الطرفان على ارتكاب أشد الانتهاكات لوقف إطلاق النار منذ وقوع اشتباكات ملكال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ففي أبيي، أسفر القتال بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو عن مقتل ٨٩ شخصا، أفادت التقارير بأن ١٨ منهم مدنيون. وتم تشريد حوالي ٥٠.٠٠٠ شخص وتدمير معظم أجزاء مدينة أبيي. وقد تعين إجلاء جميع موظفي الأمم المتحدة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني من المنطقة.

وفي ١٠ أيار/مايو، شنت حركة العدل والمساواة هجوما على أم درمان في محاولة للوصول إلى الخرطوم. وقد قطعت قوات الحركة مسافة ٢٠٠ كيلومتر من دارفور للوصول إلى أم درمان. واستخدمت في ذلك ٣٠٠ شاحنة صغيرة. وصدت القوات الحكومية هذا الهجوم. ووفقا للأرقام التي صدرت عن الحكومة، فإن ٧٩ فردا من قوات الأمن التابعة للحكومة و ٥٧ مدنيا و ٣٢٩ مقاتلا من حركة العدل والمساواة قد لقوا حتفهم أثناء القتال.

كما اشتبكت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان مع رجال من القبائل المحلية في ولاية جنوب كردفان. واستمر القتال بين الطوائف في جنوب السودان وتفاقم بشكل أكبر من جراء الحملة القسرية لترع سلاح المدنيين التي يقوم بها الجيش الشعبي لتحرير السودان في بعض المناطق. وقد شهدت هذه الفترة أيضا ارتفاعا في الأنشطة المزعومة لجيش الرب للمقاومة في ولاية غرب الاستوائية. وفي

لقد اكتملت عملية التعداد الوطني للسكان ومن المتوقع أن تظهر النتائج في أوائل عام ٢٠٠٩؛ ولكن هذا الاتفاق على النتائج النهائية، إن تحقق، من شأنه أن يؤثر على العمليات البالغة الأهمية لاتفاق السلام الشامل، مثل الانتخابات وتقاسم السلطة المرحب به. وتم إقرار قانون الانتخابات وينكب الطرفان الآن على وضع اللامسات الأخيرة على الترشيحات للجنة الانتخابات الوطنية. ومن المتوقع أن يصدق البرلمان على هذه الترشيحات بحلول نهاية هذا الشهر. والطرفان يعلمان بأمر عرضنا لتقديم المساعدة وقد يطلبانها في الأسابيع المقبلة. وإذا سارت الأمور على هذا النحو، فما زال من الممكن إجراء الانتخابات قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

وقد تم إحراز تقدم كبير في ما يتعلق بمعايير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حيث قام المجلس الوطني لتنسيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بإقرار سياسة وطنية لإعادة الإدماج، وفي ٢٥ حزيران/يونيه من هذا العام تم التوصل إلى اتفاق بشأن محتوى وطرائق عنصر إعادة الإدماج من برنامج نزع السلاح والتسريح الذي يُنفذ في عدة سنوات، وهو العنصر الذي سيتطلب مساهمات من الجهات المانحة تبلغ ٤٣٠ مليون دولار على مدى ٤ سنوات.

وفي ٢٠ تموز/يوليه، اتفق الطرفان على دور كل من لجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال وجنوب السودان في المناطق الانتقالية الثلاث. فهذا الأمر سيمهد الطريق لتنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في هذه المناطق. وإني أشجع الطرفين على إحراز المزيد من التقدم بشأن خطط التنفيذ والتمويل المشتركة لبرامج إعادة الإدماج. ومن المتوقع أن يعقد الاجتماع المقبل الرفيع المستوى للمائدة المستديرة في السودان بين الحكومة والجهات المانحة والأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر، وسيتم حينئذ

٥ حزيران/يونيه، هاجم جيش الرب للمقاومة في نبانغا حامية تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، مما أدى إلى مقتل ١٤ جنديا من الجيش الشعبي و ١٢ مدنيا.

لقد عبرت عملية السلام منتصف الطريق وهناك عدد من المعايير الحاسمة التي إما تقترب بسرعة أو فات موعدها. وفي حين أن علاقة العمل بين الشريكين ودية نسبيا إلا أن الافتقار إلى الثقة المتبادلة لا يزال عقبة كبيرة أمام تحقيق الهدفين المتمثلين في جعل الوحدة أمرا جذابا والتنفيذ السلمي لاتفاق السلام الشامل.

وبالتالي، فإن البناء على بعض التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا سيكون أولوية عاجلة لبعثة الأمم المتحدة في السودان. ولكن، وفي جميع الأوقات، المسؤولية الأولى عن اعتماد نهج سلمية وغير جائرة في الوفاء بالمعايير الحاسمة وحل الخلافات على القضايا المعلقة ستبقى واقعة على عاتق شريكي اتفاق السلام الشامل. وسوف يُدعى المجتمع الدولي أيضا إلى تقديم مجموعة من المساعدات لتمكين كلا الجانبين من الوفاء بالتزاماتهما.

وتبقى أعداد من تمت إعادة نشرهم دون تغيير إلى حد كبير؛ فلقد قامت نسبة ٩٧ في المائة من القوات المسلحة السودانية والتي تحققت منها بعثة الأمم المتحدة في السودان ووافقت عليها اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار بإعادة الانتشار إلى شمال الخط الحالي للحدود. وقام الجيش الشعبي لتحرير السودان بالتحقق من إعادة انتشار ١٠ في المائة من الأعداد الأولية المعلنة من القوات البالغ قوامها ١٦٨ ٥٩ فردا. والنسبة المنخفضة لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان التي أُعيد انتشارها من ولاية جنوب كردفان وتجدد وجودها في ولاية النيل الأزرق لا يزالان مصدرا للتوتر بين الطرفين.

للاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الإنفاق لصالح الفقراء. ومع ذلك، تبقى الديون الخارجية مرتفعة جدا ولا يزال الاقتصاد يعتمد على النفط اعتمادا كبيرا. وكان هناك توافق عام في الآراء بشأن الطريق المشترك للتقدم إلى الأمام. ورحت الجهات المانحة باعتماد خطة حكومة الوحدة الوطنية للسنوات الخمس، وأولويات الإنفاق المتوسطة الأجل لحكومة جنوب السودان، فضلا عن المشاريع المشتركة المقترحة، وتعهدت هذه الجهات بتقديم ٤,٨ بليون دولار دعما للسودان خلال فترة الخطة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١.

وتواصل تلبية الاحتياجات الإنسانية بوصفها جزءا من ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان. وكانت من الأمور الجسيمة تشريد ٥٠ ٠٠٠ شخص من أبيي وتضرر ٢٥ ٠٠٠ شخص إضافي، وهم الذين انتقلوا من أغوك والمناطق المتاخمة، في حين أن ما يقرب من ٥ ٠٠٠ شخص انتقلوا إلى موغلا، شمال أبيي.

لقد أسفر الانتشار السريع لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية عن توفير المساعدات الإنسانية الفورية. وبعد وضع عناصر خارطة طريق أبيي، من المتوقع أن يبدأ الناس في العودة إلى هناك. ومع ذلك فإن الشاغل الكبير للمشردين هو تجنب تعطيل تعليم أبنائهم. وقد يكون من المرجح أن تتم عودة الجزء الأكبر من هؤلاء الأشخاص في كانون الأول/ديسمبر، أي في نهاية الفترة الدراسية الحالية للمدارس، ولكن يمكن أن تتم العودة قبل ذلك. وأسرة الأمم المتحدة مستعدة للمساعدة على تلبية احتياجات الإنعاش الفورية والطويلة الأجل.

إن ترسيم خط الحدود لعام ١٩٥٦ - أي الحدود بين الشمال والجنوب - هو أهم قضية معلقة. ولا يزال يتعين على اللجنة الفنية المخصصة للحدود أن تستكمل تقريرها،

الكشف عن وضع هذا البرنامج. وسيتم تقديم تعهدات المانحين وقد تتم مناقشة الخطوات التالية، بما في ذلك تاريخ بدء البرنامج.

وتواصل الأمم المتحدة بذل جهد كبير على الجبهة الإنسانية والإنمائية. فقد استمرت في هذه الفترة المشمولة بالتقرير عودة المشردين داخليا واللاجئين إلى الجنوب. ومن المقدّر أن يكون ٦٣٨ ١٣٥ من هؤلاء قد عادوا في عام ٢٠٠٨، كانت عودة ٥٨ في المائة منهم عودة منظمة. والتحدي الواضح المتعلق بالسكان العائدين هو أن نضمن، إلى جانب كل الخدمات الأساسية التي تُقدم بوصفها معونة إنسانية عاجلة، توفير المساعدة الإنمائية في المجتمعات المحلية التي يعودون إليها، بما في ذلك الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم واستعادة المهارات المفقودة واللازمة للسبل الزراعية للرزق.

ويسرني في هذا السياق أن أعلن أنه تم بنجاح إطلاق صندوق إنعاش جنوب السودان في اجتماع الاتحاد المعني بالسودان في أوسلو في أيار/مايو من هذا العام. وسيتيح هذا الصندوق التمويل الانتقالي لولايات جنوب السودان، والتنفيذ السريع وبناء القدرات في الولايات والمؤسسات القائمة على مستوى الدولة. ولقد حضر الاجتماع الثالث لاتحاد المانحين المعني بالسودان ٢٥٠ مندوبا من ٤٨ بلدا ومنظمة. وترأس الاجتماع نائب رئيس الجمهورية طه وتفضلت باستضافته الحكومة النرويجية. واتفق الاتحاد على أولوية الإنعاش والتنمية للنصف الثاني من فترة اتفاق السلام الشامل من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١.

ولقد أوحى استعراض التقييم الذي أحرزته بعثة التقييم المشتركة بأنه تم تحقيق الأهداف إلى حد كبير. وشملت هذه الأهداف هيئة البيئة المستقرة للاقتصاد الكلي، واحتواء التضخم، وإحراز تقدم نحو هيئة بيئة مؤاتية

وفي أعقاب أعمال القتال هذه قامت بعثة الأمم المتحدة بإجراء استعراض شامل ومفصل لإجراءاتها، والذي قدمته إلى المقر. وقد حدد الاستعراض مواطن القوة والضعف والدروس المستفادة من تجربتنا. وقامت بعثة الأمم المتحدة بإيواء أكثر من ١٠٠ مدني ومرافقتهم إلى أماكن آمنة أثناء القتال. وتم إجلاء جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في الشؤون الإنسانية دون إصابة أحد. وتم عقد اجتماعات أمنية طارئة والتي تعهد فيها الطرفان باتخاذ عدد من الإجراءات لتهدئة الأوضاع والحفاظ على وقف إطلاق النار، ولكنهما لم ينفذا أيًا منها. وتم عقد اجتماعات ميدانية للجان العسكرية المشتركة في تلك المنطقة واللجنة العسكرية المشتركة لرصد وقف إطلاق النار. وتم إرسال وزراء إلى أبيي جوا من أجل وضع حد للقتال، ولكن دون جدوى. وحقيقة الأمر هي أنه كان هناك انهيار للقيادة والتحكم على الصعيد المحلي. وببساطة تجاهل القادة المحليون تعليمات كبار المسؤولين. ومع ذلك، يقر الاستعراض أيضا بفشلنا في حماية مجتمعات وكالات الأمم المتحدة القائمة في تلك المدينة. وفي أعقاب ذلك النزاع، قدمت الأمم المتحدة، ولا تزال تقدم، المساعدات الإنسانية إلى الذين سُردوا من المنطقة.

لقد كان التروح المأساوي لمعظم سكان أبيي قبل التصعيد الرئيسي للقتال أمرا سارا إلى حد ما؛ إذا أنه حال دون إمكانية حدوث حمام دم حقيقي بين سكان أبيي. ووفقا للتقديرات الموضوعة حتى الآن، كانت هناك ٨٩ حالة وفاة، من بينها ١٨ حالة من المدنيين. ولا يزال هذا عددا كبيرا جدا؛ ولكن بالنظر إلى حجم الأعمال العدائية التي وقعت بين الجانبين وعدم قدرتهما على تنفيذ التدابير المتفق عليها أو عدم رغبتها في ذلك، كان هناك القليل مما كان يمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تفعله لمنع وقوع الخسائر في الأرواح.

والذي سيتم بعد ذلك تقديمه إلى الرئاسة. وستألف المرحلة المقبلة من رسم خريطة تقوم على الصور الملتقطة من السواتل وإجراء عملية ترسيم الحدود على أرض الواقع. وقد دعمت الأمم المتحدة اللجنة بالخبرة الفنية وهي الآن في صدد توفير المزيد من المساعدة الفنية لالتقاط الصور من السواتل لرسم خريطة الحدود. وإحراز التقدم بشأن تحديد وترسيم حدود عام ١٩٥٦ هو أمر حاسم من أجل التنفيذ السلمي لاتفاق السلام الشامل. وأحث الطرفين على ضمان الإسراع في تقديم التقرير إلى الرئاسة بحيث يتسنى المضي قدما في عملية التحديد والترسيم. ونحن مستعدون، إذا طلب ذلك كلا الطرفين، لمساعدتهما على حل المسائل العالقة والمتصلة بهذا الأمر.

فيما يتعلق بدور بعثة الأمم المتحدة في السودان إزاء أزمة أبيي الأخيرة، لا بد من تحديد الجهة التي تقع على عاتقها المسؤولية الأولى عن العنف والتصعيد والنهب وإشعال الحرائق والموت والتشريد. إذ يتحمل الجانبان وجيشاهما المسؤولية الرئيسية، بل والحصرية، عن ما حدث في أبيي. وبوصفهما طرفين موقعين على اتفاق السلام الشامل، فهما لا يزالان مسؤولين عن ضمان عدم تكرار مأساة أيار/مايو ٢٠٠٨ هذه على الإطلاق، سواء كان ذلك في أبيي أو أي مكان آخر.

ونظرا للحساسية السياسية المفرطة للأحداث التي وقعت في أبيي، كان هناك اتجاه إلى تحميل بعثة الأمم المتحدة في السودان المسؤولية عن العواقب الناجمة عن قرارات اتخذت في أماكن أخرى. ولا يعني ذلك أن بعثة الأمم المتحدة تعتبر نفسها فوق الانتقاد - بل على العكس. إن الرضا عن الذات ورفض استخلاص العبر من تجارب هذه الأزمات يتعارضان مع الالتزام الأساسي للبعثة بالبحث المستمر عن السبل والوسائل لتحسين أدائها.

أجل الرصد والتحقق. وقد نقل ذلك الأمين العام وممثلوه الخاصون إلى مجلس الأمن مرارا وتكرارا على مدى السنوات الثلاث الماضية. فموضوع المسؤولية عن حماية المدنيين الواقعين تحت خطر وشيك يحول دون القيام بأنشطة لإنفاذ القانون مثل حماية الممتلكات المدنية. ومع ذلك فهو يوجد توقعات بالتزام دولي بتوفير طائفة عريضة من إجراءات الحماية والتنفيذ. وأحث المجلس على البدء بحوار بشأن هذه المسائل لكي يتسنى وضع مبادئ توجيهية واضحة بشأن هذا الموضوع يمكن ترجمتها إلى قواعد واقعية للاشتباك يطبقها حفظة السلام المزودون بالقدرات اللازمة.

ومع ذلك، لا ينبغي لتلك المناقشات أن تصرف انتباهنا عن حقيقة إحراز تقدم كبير في أبيي. وعملا بالاتفاق المكون من أربع نقاط الذي وقعه الطرفان، اكتملت تقريبا إعادة نشر القوات المسلحة السودانية والقوات التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان خارج المنطقة. ونحن نشجع الطرفين على إعادة نشر ما تبقى من عناصر بوصفها مسألة ذات أولوية. وتدريب الوحدات المدججة المشتركة ووحدات الشرطة المدججة المشتركة جارٍ على قدم وساق. وستُنشر الوحدات في المنطقة قريبا. والأمر الهام جدا هو أن الطرفين وافقا أخيرا على إدارة مؤقتة لأبيي، ينبغي لها أن تكون قادرة على توفير الخدمات الأساسية للعائدين من السكان المدنيين. وقد تم وضع خطة للمساعدة وستقدم إلى الإدارة المؤقتة للموافقة عليها. ومن المتوقع أن يكون مجتمع المانحين سخيا بإسهاماته في صندوق إعادة تعمير أبيي.

وليس من الممكن مناقشة الحالة الراهنة في السودان خارج إطار الإجراءات التي اتخذتها مؤخرا المحكمة الجنائية الدولية وردة فعل الحكومة السودانية على ذلك التطور. وقد أبلغت حكومة السودان بأن المحكمة الجنائية الدولية هي مؤسسة مستقلة وأن بعثة الأمم المتحدة في السودان ستستمر في تنفيذ ولايتها في السودان. ووصفت الحكومة إجراءات

وفيما يتعلق بحماية الممتلكات المدنية، الحقيقة هي أن معظم الحرائق المتعمدة تم إشعالها أثناء القتال ومعظم عمليات النهب تمت بعد وقف الأعمال العدائية في ٢٠ أيار/مايو - رغم أنها أيضا وقعت خلال فترات التوقف في القتال. والانطباع بأن بعثة الأمم المتحدة لم تفعل شيئا حين كانت أبيي تحترق وتُنهَب ليس صحيحا. فعندما يتقاتل جيشان نظاميان بالدبابات وقاذفات الصواريخ المتعددة البطاريات والمدفعية والرشاشات الآلية الثقيلة، وبغض النظر عن أعداد حفظة السلام المكلفين في أبيي، لا يمكن لهم بأي شكل أن يتدخلوا تدخلا فعالا لإخماد هذا القتال. علاوة على ذلك، لا تملك بعثة الأمم المتحدة في السودان مثل هذه الولاية، ولا تسمح لها قواعدها للاشتباك باستخدام القوة الفتاكة لحماية الممتلكات المدنية.

ومع ذلك، تدل أحداث أبيي على ضرورة إجراء مناقشات عاجلة بشأن المسألة الحاسمة المتمثلة في إدماج أحكام الفصل السابع في ولاية صدرت بموجب الفصل السادس والتوقعات التي تنشأ عن هذه المسألة تجاه القدرات المتوفرة للبعثة. وفي ذلك الصدد، أشيد بالتقرير المعنون "الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق: أساطير وحقائق"، الذي صدر في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والذي يسلط الضوء على المعضلة التي يواجهها حفظة السلام في جميع أنحاء العالم. فمسألة الولاية مرتبطة بالقدرات ترابطا حتميا. فلا يمكنكم وضع تفسير أقوى لولاية ما دون توفير قدرة تدخل قوية لها. علاوة على ذلك، فإن درجة قوة ولاية بعثة من البعثات تتعلق بالحيز العسكري والسياسي الذي تسمح به الأطراف للبعثات.

وبما أن بعثة الأمم المتحدة في السودان هي بعثة أنشئت بموجب الفصل السادس من الميثاق، فهي لا تملك القدرة على التدخل القوي ولم يوفر الطرفان لها الحيز السياسي والعسكري اللازم، بما في ذلك حرية التنقل من

وفي ضوء ما سبق، وبعد مرور ثلاث سنوات، لا تزال آفاق اتفاق السلام الشامل غير أكيدة ولكنها ليست بالضرورة مظلمة. لقد أحرز تقدم في أبيي. وتم الانتهاء من التعداد السكاني. والعملية الانتخابية جارية. وهناك على الأقل تقدم في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبدأت مشاريع الإنعاش والتنمية تُحدث بعض الأثر على أرض الواقع. ومع ذلك، يتطلب النجاح النهائي أن يدرك الطرفان أنه لا يمكن توطيد السلام إلا من خلال التنفيذ الكامل لخارطة طريق أبيي والترسيم الناجح لحدود عام ١٩٥٦. ومن أجل التعايش والازدهار في سلام لأمد أطول، سيتعين أيضا على الجانبين، وبغض النظر عن نتيجة الاستفتاء، أن يمهدا الطريق للتعاون الاقتصادي الطويل الأجل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد قاضي على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤.

المحكمة الجنائية الدولية باعتباره سياسيا وليس قانونيا، ولكنها أقرت بالتمييز بين المحكمة الجنائية الدولية وولاية بعثتي حفظ السلام في السودان. ومع ذلك، أبلغتني الحكومة السودانية بأن إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس البشير قد يخلق حالة من الممكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة على موظفي الأمم المتحدة وهياكلها الأساسية في السودان. ونحن نعكف على اتخاذ جميع التدابير الاحتياطية اللازمة، بما في ذلك تعزيز تعاوننا مع المؤسسات الأمنية السودانية. كما أننا نعمل على التخطيط لحالات الطوارئ بوضع طائفة من السيناريوهات المحتملة، وذلك في تعاون وثيق مع إدارة السلامة والأمن.

وفي غضون ذلك، سيبقى الحوار مع جميع الأطراف ذات الصلة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل أمرا أساسيا لنجاح بعثتنا المخولة في السودان. ولا تزال الحقيقة الأساسية هي أن السلام في السودان غير قابل للتجزئة. وإذا أثار اتفاق السلام الشامل، فإن احتمالات التوصل إلى نتيجة سلمية في دارفور ستتلاشى إلى حد بعيد. والتنفيذ الناجح لاتفاق السلام الشامل يحیی الآمال في تحقيق السلام في دارفور. أقول هذا لأن التصور بأن التركيز الشديد على دارفور قد صرف الأنظار عن ضرورة توفير مكسب للسلام عن طريق تنفيذ اتفاق السلام الشامل هو تصور حقيقي، خاصة بين سكان جنوب السودان. يجب أن نغير ذلك التصور من خلال الإقرار الدافع والملموس بمحورية اتفاق السلام الشامل.